المعهد : الدراسات الإقليمية

عمادة الدراسات العليا

تأثير الانتفاضة –انتفاضة الأقصى– على الاقتصاد الإسرائيلي

(أيلول 2000 – نهاية 2003)

اسم الطالب : طارق عبد الكريم الحاج فياض خضر

الرقم الجامعي: 9910876

المشرف الأول : د. عزيز حيدر

أجيزت هذه الرسالة بتاريخ 2006/5/15

من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1. د. عزيز حيدر	رئيس لجنة المناقشة	التوقيع
2. د. محمود ميعاري	ممتحنا خارجيا	التوقيع
3. د. أسعد غانم	ممتحنا خارجيا	التوقيع

جامعة القدس

(2005/2004)

شكر و عرفان

إذا كان من كلمة شكر و عرفان, فهي في البداية لجامعة القدس, هذا الصرح الأكاديمي الكبير الذي منح طلاب الوطن, و فتح أمامهم مناهل العلم و المعرفة المتنوعة لينهلوا منها, وليصبحوا بناة مهرة لهذا الوطن الذي يستحق منا التضحية و الفداء.

أما كلمة الشكر الثانية فهي لعمادة الجامعة, و عمادة الدراسات العليا, التي بادرت إلى افتتاح برنامج الدراسات الإقليمية بتخصصاته المختلفة, و خاصة الدراسات الإسرائيلية, هذا الجانب الذي نفتقده ليس على الساحة الفلسطينية فحسب, بل و العربية أيضا. فمعرفة العدو و دراسة واقعه و أحواله وفق منهج علمي, هو الخطوة الأولى على طريق النضال الطويل و الشاق. وهذا غير ممكن دون وجود الأخصائيين الذين يتخرجوا من هذه الصروح الأكاديمية.

أما كلمة الشكر و الامتنان الثالثة فهي إلى السادة الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في البرنامج, الذين لم يبخلوا مطلقاً في المعلومات التي قدموها في المحاضرات,هذه التي شكلت أساسا و منطلقا لمزيد من البحث و المعرفة. و الذين كانوا دائما مبادرين لفتح باب النقاش والحوار لتعميق البحث و المعرفة. هؤلاء الذين قدموا كل ما يمكن من اجل إنجاز أبحاثنا الفصلية بأفضل ما يمكن, حتى و إن تطلب الأمر من بعضهم إتاحة استعمال مراجع و مصادر من مكتباتهم الخاصة. و في مقدمة هؤلاء الدكتور محمود محارب منسق البرنامج السابق, والدكتور نافز نزال منسق البرنامج الحالي والدكتور عصام نصار, والدكتور اياد البرغوثي والدكتور أسعد غانم المحاضر في جامعة حيفا والدكتور محمود ميعاري المحاضر في جامعة بيرزيت اللذان أشرفا على الرسالة كممتحنين خارجيين, والأساتذة المساعدين عوض منصور و نعيم ارشيد و مها زاهر.

أما الأستاذ الدكتور عزيز حيدر المشرف الرئيس على الرسالة, و الذي كنت طالبا لديه لأكثر من نصف مواد الدراسة, فله كل الشكر و الامتنان, حيث أن تشجيعه و مساعدته و وقوفه إلى جانبي في كل الظروف الصعبة التي مررت بها, لعبت دورا مهما في نجاح جهودي في إتمام هذه الرسالة, رغم ظروف الأسر التي أعيش فيها.

أما كلمة الشكر الرابعة فأوجهها إلى كل من قدم لي المساعدة و العون سواء في القضايا الفنية أو اللوجستية. و يأتي في مقدمتهم المربية الفاضلة وفاء الجيوسي مشرفة اللغة العربية في مديرية التربية و التعليم في محافظة رام الله التي قامت بتدقيق هذه الرسالة قواعديا و إملائيا. و إلى المربي الفاضل عمر الجعفري الذي لم يبخل في تقديم المساعدة لنقل هذه الدراسة أكثر من مرة من و إلى خارج المعتقل. و كذلك كل الشكر للزملاء جبريل جحشن, و رامي فضايل

اللذان عملا على تأمين الجزء الأكبر من المراجع سواء أكانت كتب أو وثائق و إحصائيات صادرة عن مراكز التخصص الإسرائيلية, وخاصة وثائق بنك إسرائيل , و دائرة الإحصاء المركزي.

و كلمة الشكر الأخيرة هي لكافة المناضلين باختلاف أطيافهم السياسية و الفكرية الذين يقبعون معي في معتقل عوفر الإسرائيلي, الذين ساعدوا و ساهموا في ترجمة العديد من المقالات من الصحف العبرية, و أتمنى لكل هؤلاء الأحبة المناضلين التحرر من الأسر ليعودوا إلى أسرهم و أحبائهم و ليعملوا على بناء هذا الوطن الجميل.

ملخص الرسالة

تحاول هذه الرسالة أن ترصد آثار الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) على الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة أيلول 2000- نهاية 2003، وعجز الاقتصاد الإسرائيلي عن التكيف مع النوع الجديد والمستند إلى أشكال وأساليب نضالية مختلفة عن التي تعود التكيف معها الاقتصاد الإسرائيلي أثناء حروب إسرائيل السابقة، والتي خرج منها محققاً مكاسب وخاصة حروب 1948، 1956، 1967.

تقدم الرسالة في بدايتها تتبعاً لمسيرة الاقتصاد الإسرائيلي منذ ما قبل الدولة، والطريقة التي وظف بها الاقتصاد لخدمة الأهداف الأيدلوجية للحركة الصهيونية ومشروعها السياسي الذي كانت تخطط لتنفيذه على أرض فلسطين، عبر موجات هجرة متتالية ، استقدمت خلالها مئات الآلاف من اليهود من شتى أنحاء العالم وفق شروط ونوعية محددة وظروف حياتية أقرب في نظامها إلى بنى المليشيات العسكرية والمستندة إلى الملكية المشتركة لوسائل وأدوات الإنتاج. ويمكن وصف نشوء اقتصاد الاستيطان الكولونيالي كمشروع مخطط أكثر منه حالة تطور طبيعي لقوى وعلاقات إنتاج موجودة مسبقاً.

لقيت المجموعات الصهيونية الدعم والإسناد من المؤسسات اليهودية والصهيونية العالمية، كذلك بالدعم والحماية من سلطات الانتداب البريطاني الذي كان قائماً في فلسطين. شكل الدعم والإسناد والحماية ومجموعة الامتيازات، إضافة لامتلاك أدوات ووسائل إنتاج متطورة إلى بروز اقتصاد يهودي متفوق نوعياً وكمياً على الاقتصاد الفلسطيني الذي كان سائداً. وتم توظيف هذا التفوق الاقتصادي لخدمة الهدف السياسي، حيث تحول الاقتصاد إلى إنتاج قوة عسكرية عكست نفسها على نتائج حرب 1948 التي انتهت بإقامة دولة إسرائيل .

من المعروف أن السياسة تتبع الاقتصاد. ولكن في الحالة الإسرائيلية، بقي الاقتصاد يخدم الأيدولوجيا والسياسة، ولم يتم البدء بتطبيق الإصلاح التدريجي إلا في أواسط السبعينيات. بدأت بالتخفيف من التدخل المباشر للدولة، وفتح باب الاستيراد، وتشجيع الاستثمار الخاص والنظر إلى الجدوى الاقتصادية في استمرار العمل بمشاريع قائمة أو لدى افتتاح مشاريع جديدة.

شكلت المساعدات الخارجية القادمة من الرأسمال اليهودي العالمي أو الدعم القادم من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والتعويضات الألمانية مصدراً هاماً في التراكم الرأسمالي. لكن النمو الكبير للاقتصاد الإسرائيلي وتوسع شبكة الأمان الاجتماعي جعل من المساعدات غير قادرة على تغطية العجز في النفقات بما فيها خسائر القطاع العام، وبالتالي التوجه تدريجياً

نحو اقتصاد السوق وقوانين السوق. هذا كلّه مترافقاً مع الانقلاب السياسي عام 1977 بوصول الليكود، إلى الحكم بتوجهاته السياسية اليمينية، والاقتصادية الليبرالية.

عقب توقيع اتفاقيات اوسلو، وانتقال مركز القرار السياسي الفلسطيني إلى مناطق السلطة الفلسطينية، بدأت رحلة جديدة للاقتصاد الإسرائيلي سماتها، انفتاح على دول الجوار، ودخول أسواق عالمية جديدة وخاصة الهند والصين، تدفق استثمارات أجنبية، وافتتاح مناطق حرة في مصر والأردن لعب الاستثمار الإسرائيلي فيها دوراً مهماً. وكانت النتيجة عملية نمو وانتعاش بلغت ذروتها على كافة الأصعدة عام 2000، نمو اقتصادي عالي، نمو في الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي , نسبة بطالة متدنية، هبوط في الدين العام، ارتفاع في الصادرات، زيادة في نسبة الاستثمار الخارجي، استمرار الهجرة بمعدلات عالية، والسياحة بأرقام قياسية.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى حدث تأثير بالغ على الاقتصاد الإسرائيلي. حيث هددت بعض القطاعات بالانهيار، مثل قطاع المواصلات، والسياحة, والهجرة وقطاعات أخرى تأثرت بدرجة اقل, وقطاع تأثر إيجابا وهو قطاع الصناعات الأمنية. وأصبح واقع الاقتصاد الإسرائيلي انكماش ونمو سلبي, تراجع في الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي, ارتفاع نسبة البطالة, هروب الاستثمارات الأجنبية, وارتفاع نسبة الاستثمار الإسرائيلي في الخارج, تراجع السياحة بدرجة كبيرة, ارتفاع كبير بموازنة وزارة الدفاع والأذرع الأمنية, وكمحصلة لهذه النتائج تطبيق خطة التقشف التي تركت آثارها على كل مواطن في إسرائيل وخاصة الطبقات الفقيرة والضعيفة. هذا الواقع الذي تحاول الرسالة قراءتة وتحليله رابطة إياه إلى الجوانب الأخرى التي أثرت في بروز الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية, حيث لا تدعي الرسالة أن الانتفاضة لوحدها هي التي أوصلت الاقتصاد الإسرائيلي إلى هذه المرحلة. واترك التفاصيل المتعلقة بهذا الجانب أو الأرقام المتعلقة بواقع الاقتصاد الإسرائيلي إلى الرسالة لتتحدث عن نفسها.

شكل انتقال الصراع من الخارج إلى ارض فلسطين التاريخية, وخاصة في انتفاضة الأقصى, إيجاد شكل جديد للصراع بات يتنامى كحالة متطورة عن أشكال الصراع السابقة. ومتطورة باستمرار, حيث أنها جمعت بين النضال الشعبي ذو الطابع السلمي وبين النضال العسكري التي استهدفت كل مكونات الدولة, بدءاً بالهرم السياسي وانتهاء بالسكان المدنيين متضمنة التأثير على اقتصاد الدولة ومكوناته.

أحدثت الانتفاضة ونتائجها جدلا في الأوساط السياسية والأمنية والاقتصادية حول جدوى استمرار تطبيق العقيدة الأمنية الإسرائيلية القائمة على التوتير الأمني, والتي حققت إسرائيل في ظلها نمواً وانتعاشاً اقتصاديا. وجاءت نتائج الانتفاضة لتكشف عدم إمكانية استمرار التقدم

والانتعاش الاقتصادي دون إنهاء لأجواء التوتر السائدة في المنطقة. وتحقيق ذلك يتم بالانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

طرحت الرسالة في المقدمة, مجموعة من الأسئلة, أجابت الرسالة على الجزء الأكبر منها, وجزء أخر تم استشراف إجابة له في الإطار النظري, و حقائق و مجريات الأمور المستقبلية هي التي ستعطي مدى دقة هذا الاقتراب النظري من الواقع أم ابتعاده, و خاصة بالسؤال المتعلق بمدى إمكانية و قدرة الاقتصاد الإسرائيلي التكيف مع أي أشكال نضالية جديدة ستظهر في المستقبل إذا استمر الصراع ؟

Abstract

This thesis attempts to assess the effects of the second Palestinian Intifada (Al Aksa Intifada) on the Israeli economy. It specifically seeks to demonstrate the inability of the Israeli economy to adapt to the new ways of struggle that are different than those forms of struggle that Israel adapted to during their wars of aggression in 1948, 1956, and 1967. The first chapter will present the historical development of the Israeli economy before the formation of the state. It will also present the ways by which the Zionist movement employed the economy to achieve its ideological and political goals and plans in the land of historic Palestine. It did that initially through continuing waves of Jewish immigrations from all over the world according to certain specifications. The migrants initially lived under conditions similar to those of military militias with communal ownership of the means and tools of production. It may be best to describe the rise of the settler colonial economy as imposed (planted by force) rather than it being a natural development of preexisting forces and relations of production.

The Israeli economy since its inception was modern and more advanced than the Palestinian economy. This advanced modern economy was instrumental in advancing the political goals of the Zionist movement. The Zionist movement subordinated the economy to the political agenda and eventually it was transformed into military productive machinery, which reflected itself in the results of the 1948 war that ended in the creation of the state of Israel. Politics, as a rule, is determined by the economy. But in the Israeli case, the economy is determined by politics.

The outside financial support from Jewish agencies, United States, Europe and German compensations made up an important source for capital accumulation. However, this capital was not sufficient and could not meet the fast economic growth and the significant growth in the social welfare system and consequently the economy suffered huge deficits. This situation led to the development of market economy and market rules. All this was accompanied with a political takeover of the Likud party in 1977 with political agendas on the right and liberal economic ideals.

After the signing of the Oslo Accords and the coming of the Palestinian National Authority to parts of the West Bank and Gaza, the Israeli economy took a different turn. Some of the most important characteristics of the new era are the economic openness with neighboring countries, Israeli participation in new international markets especially in India and China, flow of foreign investment, and openings of free economic zones in Egypt and Jordan, in which Israel played an important role. The result of this was significant economic boom, which was at a maximum in year 2000: high economic growth indicated by growth in the GDP and in the GNP, low unemployment rates, debt reduction, expansion in exports, rise in external markets' investments, continuing imigration and record-high-tourism.

In the aftermath of the second Intifada (the Aqssa Intifada), the Israeli economy was significantly affected: many sectors such as the transportation, and tourism were collapsing, and others were affected positively such as the security manufacturers, but

the Israeli economy all-in-all was undergoing significant decrease. It took an important dip in its gross national and domestic product, increase in the rate of unemployment, flight of foreign investments, rise in Israeli investments in external markets, and as said above, significant decrease in the tourist industry, and huge increase in military spending. As a result to this many Israelis have suffered especially those from the poor and marginalized classes. This reality is what the thesis is trying to analyze in the shadow of the Intifada, besides the other factors that influenced the decline in the Israeli economy, but without ever claiming that the Intifada alone is the primary reason behind this decline. In summ, the thesis is trying to assess the extent to which the Israeli economy, which is very much connected to political crises and issues of security, is adaptable to the changing forms of Palestinian struggle if the conflict continues.

الفهرس

الإقرار.....أ

شكر وعرفان .....ب

ملخص الرسالة.....د

المقدمة.....ز

منهجية الدراسة

إشكالية الدراسة .....ط

أهمية الدراسة.....ط

هدف الدراسة.....ط

مبررات الدراسة.....ي

أسئلة الدراسة .....ي

فرضية الدراسة .....ي

حدود الدراسة .....ك

أسلوب الدراسة.....ك

معيقات الدراسة.....ك

الفصل الأول

الاقتصاد الإسرائيلي في فلسطين قبل 1948 1

اقتصاد الاستيطان 4

الفصل الثاني

الاقتصاد الإسرائيلي بعد قيام الدولة 8

الأزمات الدورية للاقتصاد الإسرائيلي.....9

فترة التقشف 1948 –1954..... 9

فترة النمو السريع 1954 – 1965.....11

مرحلة ازدهار ونمو : 1967– 1973.....12

تعمق العلاقة الإسرائيلية الأمريكية 14

فترة تضخم وكساد 1973– 1977.....15

فترة تضخم وتصحيح 977 –1985.....16

خطة الاستقرار 1985 – 1996.....18

مرحلة النمو 1996 – 2000.....20

الفصل الثالث.

الاقتصاد و الانتفاضة.....23
اقتصاد تحت القصف 25
الانتفاضة وسوق العمل 27
الانتفاضة وخطة التقشف.....32
ردود الفعل على خطة التقشف.....40
الانتفاضة – السياحة.....42
الانتفاضة و الدخل القومي والناتج المحلي.....46
الانتفاضة وتكاليف الأمن.....55
الانتفاضة وموازنة وزارة الدفاع 58
الجدار الفاصل.....62
البنك الدولي.....64
خلاصة الدراسة 65
المراجع.....69
الفهرس.....73

مكتبة جامعة القدس

المقدمة

خلفية الدراسة

لم ينشأ الاقتصاد الإسرائيلي ضمن سياق تاريخي طبيعي، بل يمكن القول إن هذا الاقتصاد قد أريد له أن يكون جزءا من مكونات تشكيل (أمة)، بمعنى أن الأمة لم تنتج أنماطا اقتصادية متطورة بل إن شتات مهاجرين مستوطنين قادمين من كافة أصقاع الأرض ومن ضمن أساليب إنتاج مختلفة قد تجمعوا ليبدؤوا مشروع (أمة). وبالتالي كان الاقتصاد في خدمة تكوين الأمة، وليس ناتجا عن تفاعل تاريخي بين المكان كموضوع عمل والقوى البشرية التي تمتلك نسيجها الاجتماعي المتكامل. وفي ضوء ذلك نشأ اقتصاد الاستيطان الكولونيالي كمشروع مخطط أكثر منه حالة تطور طبيعي لقوى وعلاقات إنتاج موجودة مسبقا.

ولم يعش هذا الاقتصاد حالة من قوانين السوق المعهودة بعيدا عن التحكم من قبل الجسم السياسي الايدولوجي به، لا بل إنه نشأ كاقتصاد مصارع، نما في ظل صراع على الأرض والسيادة عليها، وما رافق ذلك من عمليات تغذية له من خارجه سواء بالقوى البشرية أو بالتمويل، وهو بالتالي كان اقتصادا يعتمد على عملية توجيه الصراع على الأرض الفلسطينية، بين أصحابها وسكانها ومالكيها من الفلسطينيين العرب والمهاجرين القادمين من أصقاع الأرض المختلفة من بلاد ما وراء البحار، وتطور هذا الصراع، وبالتالي ظل محكوما بهذا الصراع إلى اليوم.

وهذا يفسر عمليات النمو الهائلة التي كانت تحدث للاقتصاد الإسرائيلي في ظل فترات الصراع المتوترة وعقب الحروب التي شنتها إسرائيل، وقدرة الجسم السياسي والاقتصادي على الخروج كاسبا من الصراع، كما حدث بعد حرب 1948، 1956، 1967.

لكن الأمر لم يستمر وفق ذلك، بل إن مجرد عملية نقل الصراع إلى أرض الدولة المستوطنة، قد غير من العلاقة بين الصراع ونمو الاقتصاد الإسرائيلي، فحينما كان الصراع خارج حدود الدولة كان الأمر من اليسير التغلب عليه، لكن مع تغير نمط الصراع ومنذ الانتفاضة الأولى عام 1987، وظهر جلياً في انتفاضة الأقصى اختلفت أشكال تكيف الاقتصاد الإسرائيلي مع حالة الصراع، ودخل نوعا جديدا من الحروب لم يعهدها مسبقا، الأمر الذي جعله كما الجيش جزءا أساسيا من الاستهداف من الطرف الفلسطيني، سواء كان ذلك ماديا او بشريا.

هنا يمكن الافتراض أن تغير نمط الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وانتقاله من عمليات عسكرية محدودة تنجح في اختراق الحدود، أو اشتباكات وقصف متبادل عبر الحدود إلى عمل يتركز في معظمه في إسرائيل ذاتها أو ضد قواتها ومستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أدى إلى تغير في تأثير الصراع على الاقتصاد الإسرائيلي وأشكال تكيفه مع حالة الصراع الجديدة وهو ما سنحاول إثباته في هذا البحث من خلال دراسة تأثير الانتفاضة الفلسطينية(انتفاضة الأقصى) على الاقتصاد الإسرائيلي.

عالج البحث في فصله الأول نشأة الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره حتى إقامة الدولة عام 1948 متطرقا لاقتصاد الاستيطان وموجات الهجرة التي قدمت من أوروبا الشرقية والغربية في تلك الفترة ما قبل قيام الدولة.
أما الفصل الثاني فقد تتبع مسيرة الاقتصاد الإسرائيلي بعد إنشاء الدولة العبرية، وفترات النمو وفترات الكساد وأشكال التكيف مع كل فترة والآليات التي استطاع بها الاقتصاد الإسرائيلي التفوق على اقتصاديات الدول المحيطة مجتمعة.

أما في الفصل الثالث فقد عالج البحث الانتفاضة الفلسطينية الثانية كعامل أساس من بين العوامل التي أثرت على الاقتصاد الإسرائيلي باعتبارها ساحة صراع داخل الدولة العبرية نفسها، وآثار الانتفاضة على القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية المختلفة السياحية، النقل والمواصلات، التصدير، الاستيراد، الدخل الفردي، الناتج الإجمالي المحلي، الهجرة بشقيها الايجابي والسلبي، إضافة إلى آثارها على بنية التشغيل والبطالة، وغيرها من المظاهر التي عاناها الاقتصاد الإسرائيلي في ظل الانتفاضة.

أما الخاتمة فإنها جاءت في نهاية الفصل الثاني، واحتوت على أبرز النتائج والاستنتاجات استناداً لما جاء في الرسالة، وتحليل لمحتوياتها وللمعطيات التي جاءت فيها.
وحملت إجابات لبعض الأسئلة التي طرحتها الدراسة في المقدمة.

منهجية الدراسة

إشكالية الدراسة

في حروبها السابقة تأثرت إسرائيل بخسائر اقتصادية ناجمة عن تكاليف الحروب نفسها، لكنها في النهاية كانت تربح اما ارضا محتلة او دعما خارجيا يعوض هذه الخسارات الناتجة عن التكاليف ويزيد، لكن الانتفاضة الفلسطينية الاولي عام 1987 كشفت ان نقل المعركة الى داخل حدود الدولة العبرية هو امر مختلف اقتصاديا ايضا، حيث تكون الخسائر اعلى واكثر تأثيرا على المجتمع الاسرائيلي. ومن خلال الملاحظة الاولية برزت مظاهر تعبر عن تأثر إسرائيل اقتصاديا من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000، عبر اوجه وقطاعات مختلفة ، بهذا العمق والمدى او ذاك، حيث تتعرض إسرائيل لازمة اقتصادية ناتجة عن مجموعة عوامل من بينها تأثيرات الانتفاضة، لتصبح امام ازمة اقتصادية مركبة إحداها عادية، والاخرى ناتجة عن عوامل خارجية طارئة تؤثر على فعل قوانين السوق؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من ضرورة معرفية بالأساس، ومن الحاجة إلى قراءة علمية لمجمل تأثير الصراع على الحياة في إسرائيل، بما يعطي صورة عن أهمية أشكال نضالية مختلفة على الحياة الاقتصادية في إسرائيل.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان التأثيرات المباشرة لانتفاضة الأقصى أيلول 2000 على الاقتصاد الإسرائيلي، وتأثير انتقال الصراع إلى داخل الدولة المحتلة على هذا الاقتصاد. ومدى هذا التأثير، والاساليب الاسرائيلية لمواجهته.

مبررات الدراسة

عدا المبرر المعرفي والعلمي للدراسة، هناك مبررات تدفع باتجاه اجراء مثل هذه الدراسة، منها الحاجة الى تثقيف المجتمع الفلسطيني بتأثيرات نضاله الوطني على السياسة المعادية، من خلال قراءة خسائر غير ذاك التعداد للقتلى والجرحى، وتنوير صانع القرار سواء في الحكم او المعارضة بمعلومات وتحليلات حول الطرف الاخر وبيان اهمية ما تحدثه المقاومة من آثار على اسرائيل تعمق من الازمات التي تعيشها، عبر بيان تأثيرات غير منظورة للسياسي وتحتاج الى اظهار، بما يعدل الخطط والاستراتيجيات القائمة في ادارة الصراع.

أسئلة الدراسة

تطرح الرسالة ومن خلال الملاحظة الاولية اسئلة للاجابة عنها وهي:

1- هل تأثرت إسرائيل اقتصادياً من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر عام 2000؟
2- ما هي أوجه التأثر و القطاعات التي تأثرت. وهل هناك قطاعات لم تتأثر؟
3- هل كان التأثير ايجابياً ام سلبياً، أم أن هناك قطاعات تأثرت ايجابياً وقطاعات أخرى تأثرت سلبياً؟
4- ما هو عمق التأثر وطول المدة الزمنية؟
5- هل يمكن للاقتصاد والنخب الاقتصادية الناشئة أن تلعب دوراً في التأثير على العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وبالتالي على الرؤيا الاستراتيجية الإسرائيلية لحل الصراع العربي-الفلسطيني / الإسرائيلي؟
6- هل يمكن لإسرائيل تفادي أزمة اقتصادية ناتجة عن تأثيرات الانتفاضة؟
7- ما هي السبل المتوفرة للاقتصاد الإسرائيلي لتفادي أزمة اقتصادية غير ناتجة عن دورة الاقتصاد الطبيعية في غياب عوامل خارجية تؤثر على فعل السوق؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن انتقال ساحة الصراع العربي الإسرائيلي من الحدود إلى قلب الدولة قد اثر بشكل اكبر على الحياة الاقتصادية في إسرائيل وان هذا التأثير تطلب إجراءات تكيف إسرائيلية مع الأزمة الاقتصادية تختلف عن الإجراءات السابقة في ظل أزمات سابقة.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة مكانيا بفلسطين التاريخية كساحة صراع، وبالفترة الزمنية بين أيلـول 2000 ونهاية عام 2003. كما تتحدد بدراسة الأثر الاقتصادي.

أسلوب الدراسة:

نظرا لفقدان حرية الحركة عند الباحث جراء أسره، فقد اعتمدت الدراسـة أسـلوب تحليـل المضمون وتحليل الإحصاءات والوثائق الإسرائيلية وخاصة تلك الصادرة عن بنك إسـرائيل، مركز الإحصاء الإسرائيلي، اتحاد أرباب الصناعة، وزارة المالية الإسرائيلية، اتحاد أصحاب الفنادق وغيرها من المؤسسات التي تصدر معطيات حـول واقـع القطاعـات الاقتصـادية الإسرائيلية، إضافة لعرض الآراء الإسرائيلية المختلفة بالاعتماد علـى الكتابـات الصـحفية لمحللين اقتصاديين إسرائيليين نشرت آرائهم في الصحف أو الدوريات الإسرائيلية.

معيقات الدراسة

لقد قمت بإعداد الجزء الأكبر من هذه الرسالة وأنا أعيش في ظل الأسر في المعتقل، حيث تم مصادرة الأوراق و الوثائق المتعلقة بالبحث عدة مرات من قبل إدارة المعتقل، وكذلك تم مصادرة المسودة أثناء محاولة إدخالها إلى السجن ثلاث مرات متتالية، وهذا يعني فقـدان ستة أشهر لإدخال المسودة بعد إرسالها للطباعة في الخارج، ولإطلاع المشرف الرئيس عليها. كذلك فإن الحالة الاعتقالية تؤدي إلى حجب و الحصول على كثير من المعلومات من مصادر مختلفة، فيما أعطاني الأسر فرصة الإطلاع على الكتابات العبرية في الصحف العبرية أو من ترجمات ذلك في الصحف العربية، إلا أن ذلك لا يشكل إلا إعاقة لعملية البحث المعمق لتأثير الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي، وهي إعاقة خارجة عن أرادتنا.